

كلمة سعادة السيد عبد الله بن حمد العطية  
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة  
في حفل افتتاح منتدى الاقتصاد العربي

دولة الأستاذ فؤاد السنيورة،  
معالي الأستاذ عمرو موسى،  
أصحاب السعادة،  
السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أشارككم اليوم في هذه الجلسة الافتتاحية لمنتدى الاقتصاد العربي وأتوجه بالشكر الجزيل إلى القيمين على هذا المنتدى لدعوتهم الكريمة لي للحديث معكم في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها وطننا العربي.

لعلنا نتفق جميعاً أن البلدان العربية تواجه تحديات محورية تتطلب منا الوقوف بصدق وجرأة مع أنفسنا ومع الآخرين بوعي تام لحجم تلك التحديات وما تتطلبه من جهود كي نحقق طموحاتنا وآمال أجيالنا المستقبلية.

على افتراض أن الهدف الأساسي لصناع القرار الاقتصادي على المستوى الوطني هو دفع عملية التنمية قدماً بكافة أشكالها، فعند الحديث عن التنمية هنا لا أعني أن تقتصر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي فحسب، ولكنها التنمية في مفهومها الأشمل الذي يغطي الجوانب الاجتماعية والسياسية كذلك.

ولعلكم تشاركونني الرأي أن التنمية عملية معقدة جداً ونجاحها يرتبط إلى حد كبير بالظروف السائدة في كل مجتمع ومدى فهم هذه الظروف بشكل دقيق والتعامل معها بالآليات والوسائل المناسبة هو مفتاح النجاح.

وبما أن الاقتصاد العربي يعد جزءاً من ما يطلق عليه اقتصاديات الدول النامية لا يملك الرفاهية الكافية لتبديد الجهود والموارد في اكتشاف وسائل تحقيق التنمية عن طريق التجربة والخطأ.

وفي هذا المسعى، يفترض أن تبني عملية التنمية والازدهار الاقتصادي في بلداننا العربية على قاعدتين أساسيتين، الأولى تتمثل في وجود أجهزة حكومية تتمتع بقدر كبير من الكفاءة، والفعالية والشفافية وتتعامل من خلال قوانين وأطر وقواعد معروفة تتسم بالشمولية والمرونة وتخضع للمسائلة والمحاسبة، بما يمكنها من تقديم الخدمات العامة بشكل لائق يتناسب مع التقدم الحضاري التي وصلت إليه الكثير من دول العالم، باختصار لا بد أن يكون نهج الإصلاح أحد ثوابت وأساسيات الحكومات العربية.

والقاعدة الثانية تقتضي أن تنتقل الدولة من مفهوم السيطرة الشاملة على الاقتصاد الوطني، إلى موقع الشريك المساند الذي يسهم في إنشاء اقتصاد يقوده القطاع الخاص ويهيئ المناخ المناسب لشركاته حتى تتمكن من الإسهام بشكل فعال في عملية التنمية وتصبح قادرة على الاندماج والوصول إلى مراكز متقدمة في التنافسية الدولية.

ولعلكم تتفقون معي أن منطقتنا العربية بحاجة ماسة إلى اقتصاد قوي قادر على خلق فرص العمل والنمو بعيداً عن النمط السائد الذي تعتبر فيه الدولة بمثابة مؤسسة توظيف الأولى والملاذ الأمن في طريق الباحثين عن فرص العمل.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام الحكومات بتوفير الحوافز والمزايا لتشجيع الاستثمار الخاص وتوفير الأطر التشريعية اللازمة لخلق بيئة الأعمال الملائمة وتطوير البنية التحتية المتطورة وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية، علاوة على الاهتمام بتعزيز مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة كدافع للمشاريع الكبيرة لقدرتها على خلق فرص عم كثيرة، علاوة على صغر حجم الاستثمارات فيها نسبياً مقارنة بالمشروعات الصناعة الكبيرة، إضافة على كونها ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد والوعاء الاستثماري الأمثل أمام المدخرات والفوائض المالية.

إلا أن القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة يبقى مرهوناً بمدى ما تحققه من تقدم في مجال بناء وتطوير أنظمتها الإدارية، والتحصيل المعرفي في صفوف المستويات الإدارية المختلفة، وتعميم مبدأ المشاركة ونقل الخبرات بين كبار المدراء التنفيذيين في الشركة الواحدة، إلى جانب وجود الشخصيات القيادية القادرة على تفعيل الطاقات الكامنة لمواردها البشرية والتأثير على إبداعاتهم بشكل إيجابي يعزز من مكانتها في الأسواق، والسعي نحو جعل الابتكار والتجديد جزءاً من عملياتها اليومية وتخطيطها الاستراتيجي، فالإدارة الصائبة هي التي تحرك الأفكار الإبداعية من خلال تحويل النظريات والمبادئ إلى أفعال وتطبيقات.

وحرري بنا أن نعمل على خلق مؤسسات قوية ووضع إستراتيجيات وطنية لتنمية الاقتصاد تركز على القطاعات والمؤسسات وصياغة رؤية إقليمية عربية للتعاون مع القطاع الخاص لضمان مستوى مستقر من النمو الإقتصادي.

السيدات والسادة،

لا يخفى على حضراتكم كيف أصبحت المعرفة والمعلومات والمهارات المرتبطة بها مصدراً للإنتاجية التنافسية في كثير من الاقتصادات الناجحة وبات النمو في الأعمال والصناعة يعتمد بصورة كبيرة على التكنولوجيا الحديثة، ففي مجتمع اقتصاد المعرفة يعد التعليم والبحث العلمي بمثابة الركيزة الأساسية في المجتمع، ورأس المال البشري بمثابة القلب من الجسد.

ولكي يتحقق هذا في اقتصاداتنا العربية لا بد أن يرتقي إصلاح انظام التعليمي إلى قمة سلم أولوياتنا، ذلك أن بلداننا العربية أضحت اليوم في أمس الحاجة إلى رفع مستوى الإنتاجية للحاق بركب البلدان المتقدمة خاصة في ظل التطور السريع للتكنولوجيا والثورة المعلوماتية والاتصالات وتأثير ذلك على أنماط العمل والإنتاج، حيث تستوجب التقنيات الحديثة توفر عمالة ذلك كفاءة عالية ومهارات جديدة تواكب هذا التطور حتى نكون قادرين على خلق اقتصاد تنافسي قوامه المعرفة والإبداع.

ولا يزال تطوير نم التعليم والتدريب المهني من أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية لجعلها قادرة على مواكبة التغييرات في العالم والإسراع في حركة التنمية والتقدم، فعدم ملاءمة سياسات التعليم والمخرجات الجامعية لمتطلبات سوق العمل يعرقل الجهود المبذولة لزيادة إسهامها في النشاط الاقتصادي، فلم تعد تقتصر احتياجات الاقتصاد حالياً على تلقي التعليم التقليدي والحصول على الشهادات، بل أصبح يتطلب التدريب والتأهيل المناسبين والمهارات العالية والتعامل مع أدوات التكنولوجيا الحديثة والتقنية المعاصرة لمواجهة التغييرات في سوق العمل.

وتفخر دولة قطر بما حقته من تطور وصلاح في مجال التعليم في ظل الدعم المستمر من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدي "حفظه الله" وتوجيهاته الكريمة، ولعل من الأمثلة الحاضرة لجهود رفع مستوى الخدمات التعليمية في دولة قطر إنشاء المدينة التعليمية التي تستضيف عدداً من الجامعات والمراكز البحثية العالمية، وكذلك إنشاء واحة العلوم والتكنولوجيا بغية خلق اقتصاد قائم على المعرفة، وتهيئة الكوادر العلمية المتخصصة لتكون أكثر قدرة على المشاركة والمنافسة في الاقتصاد العالمي.

كواحدة من أهم عناصر تمويل التنمية، تبرز حالياً أهمية جذب الاستثمار الخارجية إلى الاقتصادات الوطنية، وفي غالب الأمر تتجه رءوس الأموال إلى المناطق التي يسودها منطق السوق الحر وتبتعد عندما يسيطر القطاع العام والحكومة على نواح الاقتصاد، وتشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية باستثناء تلك الموجه نحو قطاع الطاقة لا يزال محدوداً، مما يشكل تحدياً كبيراً يقع على عاتق الحكومات لتوفير بيئة استثمارية أفضل تشجع رءوس الأموال الأجنبية على الدخول في مشاريع تسهم في دعم مسيرة التنمية.

وختاماً أرجو أن تكمل أعمال المنتدى بالنجاح والتوفيق وأن يتوصل إلى نتائج تدعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتساهم في تحقيق الرقي والتنمية الشاملة في أقطارنا العربية.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.